الأمم المتحدة S/2014/153

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويغطي التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/773)، ويتناول مبادرات السلام والأمن التي اتخذت مؤخرا فيما يتعلق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وعلاوة على ذلك، يناقش التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الإطار، على النحو المشار إليه في الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

ثانيا – التطورات المستجدة

ألف – التطورات السياسية والأمنية

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية متقلبة ومطبوعة بتنفيذ هجمات من حين لآخر من قبل جماعات مسلحة مختلفة. وعلى الصعيد السياسي، أحرز تقدم محدود في تنفيذ إعلانات كمبالا التي وضع بموجبها

(١) يراد بالمنطقة في هذا السياق البلدان التي وقعت على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا، والكونغو، فضلا عن كينيا والسودان، اللتين انضمتا إلى المنطقة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بمثابة ضامن للإطار: الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر S/2013/119 و S/2013/131، المرفق.

14-24662 (A) 060314 100314

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسميا حد للنزاع بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس. وتمثل أحد التطورات الإيجابية المستجدة في إصدار الرئيس كابيلا في ١١ شباط/فبراير قانون العفو المنصوص عليه في إعلانات كمبالا. ويمنح القانون العفو عن أعمال التمرد وأعمال الحرب والجرائم السياسية المرتكبة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما بين ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذان التاريخان هما على التوالي تاريخ إصدار دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وتاريخ انتهاء مهلة الإنذار النهائي الذي وجهته الحكومة إلى الجماعات المسلحة من أجل إلقاء أسلحتها. وسيتعين على الأشخاص المؤهلين للاستفادة من العفو الالتزام خطيا أمام وزارة العدل، في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ القانون، بالامتناع عن العودة إلى ارتكاب الجرائم المشمولة بالعفو. وأي انتهاك لهذا التعهد ينجم عنه تلقائيا إقصاء مرتكبه من هذا العفو ومن أي عفو في المستقبل. ووفقا للصكوك الإنسانية وصكوك حقوق الإنسان الدولية، يستثني القانون من العفو المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى صعيد آخر، اعتمدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالإجماع مدونة جديدة لقواعد السلوك تتعلق بالأحزاب السياسية والمرشحين، وذلك خلال اجتماعها الاستشاري الرابع المعقود في ٨ كانون الثاني/يناير. وحتى ١٠ شباط/فبراير، كانت اللجنة قد وقعت على المدونة إلى جانب ٢٣٣ حزبا سياسيا.

٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، لوحظت بعض التطورات المشجعة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. ففي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد في لواندا مؤتمر القمة العادي الخامس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى برئاسة خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا، الذي خلف ليوويري موسيفيني، رئيس أوغندا. واستعرض مؤتمر القمة الالتزامات المتعهد بها بموجب ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبري لعام ٢٠٠٦ وإطار السلام والأمن والتعاون. وحضرت مبعوثتي الخاصة مؤتمر القمة، إلى جانب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بوباكار ديارا، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة البحيرات الكبرى، روس فينغولد، وكبير منسقي الاتحاد الأوروبي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كوين فيرفايكي.

٤ - وعرض الرئيس دوس سانتوس أولويات أنغولا خلال فترة رئاستها للمؤتمر الدولي الممتدة على سنتين. وعلى المستوى السياسي، تعهد بتشجيع الحوار فيما بين بلدان المنطقة؛ وتشجيع تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية وإطار السلام والأمن والتعاون؛ ودعم الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان بالوسائل السلمية. وعلى الصعيد الاقتصادي، التزم بالنهوض بالتجارة وتنويع اقتصاد المنطقة ومكافحة

الفقر. وفيما يتعلق بالدفاع والأمن، ذكر الرئيس دوس سانتوس أن أنغولا ستعمل على النهوض بالإدارة المشتركة للحدود وتحسين التعاون الإقليمي في المسائل الأمنية، بما يشمل مكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٥ - وعقدت قبل مؤتمر القمة اجتماعات الآليات الأمنية والسياسية للمؤتمر الدولي من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير. وهي اجتماع رؤساء دوائر الاستخبارات؛ واجتماع رؤساء أركان الدفاع؛ واجتماع لجنة وزراء الدفاع؛ واجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات المتألفة من وزراء الشؤون الخارجية والمنسقين الوطنيين لشؤون المؤتمر الدولي. وناقش وزراء الدفاع ووزراء الشؤون الخارجية التقدم المحرز في تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، ونظروا في تقرير آلية التحقق المشتركة الموسعة بشأن التطورات التي طرأت في الآونة الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستعرضوا فضلا عن ذلك اختصاصات آلية التحقق، وأجروا تقييما للتراعات في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وناقشوا الدور المحتمل لآلية التحقق في رصد التطورات في كلا البلدين. وعملا بالتوصيات التي قدمها رؤساء أركان الدفاع في اجتماعهم المعقود في جمهورية تترانيا المتحدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تضم آلية التحقق حاليا ٣٣ عضوا، من بينهم ممثلو جنوب أفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي. وستقوم أنغولا قريبا، بصفتها الرئيس الجديد للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بتعيين مسؤول عسكري أقدم يتولى قيادة آلية التحقق.

٦ - واختتم المؤتمر أعماله باعتماد مجموعة من التوصيات صاغتها الآليات السياسية والأمنية، شملت ٤٢ قرارا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإطار السلام والأمن والتعاون وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية. وشملت القرارات الرئيسية المتصلة بالإطار ما يلي: (أ) دعوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تكثيف عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الأخرى العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ب) ودعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز آلية التحقق المشتركة الموسعة ومركز دمج المعلومات الاستخبارية؛ (ج) وتعهد أمانتي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتنفيذ فحوى البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الأول المشترك بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في بريتوريا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ (د) ودعوة الاتحاد الأفريقي وشركائه إلى تعزيز بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (هـ) والالتزام بمواصلة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما تبذله من جهود لدعم الوساطة الجارية

في جنوب السودان؛ والتعبير عن دعم جهود مبعوثتي الخاصة الرامية إلى المضي قدما بإطار السلام والأمن والتعاون، بسبل منها تنفيذ خطة العمل التي أقرتها آلية الإشراف الإقليمية في ٣١ كانون الثاني/يناير؛ (و) ودعوة الدول الأعضاء إلى احترام بروتوكول عدم الاعتداء للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٧ - ويتمثل تطور آخر من التطورات الإقليمية الهامة في اجتماع كبار ممثلي الدول الأعضاء الثلاثة في جماعة شرق أفريقيا في كيغالي في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير. وقام وزراء الدفاع والأمن الداخلي في كينيا ورواندا وأوغندا بتوقيع واعتماد الصكوك المتعلقة بوضع ميثاق للدفاع المشترك وميثاق للأمن والسلام المتبادلين فيما بين البلدان الثلاثة.

باء - الحالة الإنسانية

٨ - بينما أسهمت المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة في الآونة الأخيرة في التخفيف من حدة النزاع والعنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تظل الحالة الإنسانية هشة في معظم أنحاء المنطقة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريري عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - مستجدات حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني

٩ - في إطار تركيز إطار السلام والأمن والتعاون على حماية وتمكين المرأة في منطقة البحيرات الكبرى، تعمل مجموعة البنك الدولي على بلورة مشروع إقليمي يعنى بصحة المرأة وبتمكينها في منطقة البحيرات الكبرى لتوفير ما يلي: (أ) الخدمات الشاملة للناجين من أعمال العنف الجنسي والجنساني؛ (ب) خدمات الصحة والتغذية الأساسية ذات الأثر الفعال؛ (ج) أعمال البحث وإقامة الشبكات وتبادل المعارف على المستوى الإقليمي. ويتوقع أن تتم الموافقة على المشروع بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ وسيكون مكملا للبرامج الوطنية والإقليمية القائمة.

ثالثا – تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

ألف – التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض التقدم في تنفيذ التزاماتها الوطنية، على النحو المفصل في تقريري المستقل عن بعثة منظمة الأمم المتحدة. غير أنه بعد مرور تسعة أشهر على إنشاء آلية المراقبة الوطنية، لا تزال هذه المؤسسة الهامة تشتغل بموارد مادية وبشرية محدودة و لم تعتمد بعد خطة عملها ونظامها الداخلي. وفضلا عن ذلك، لم يعقد بعد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لآلية المراقبة الوطنية الذي يلتئم في إطاره ممثلو قطاعات مختلفة، بما فيها المؤسسات العامة والمجتمع المدني. ومع ذلك، تعمل اللجنة التنفيذية للآلية تدريجيا على إحراز التقدم في عملية تحديد النقاط المرجعية التي ستشكل أساس خطة العمل وصياغة البرامج ذات الأولية.

١١ – وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، التمس منسق اللجنة التنفيذية للآلية المساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل تنظيم حلقة عمل يراد بها تجويد النقاط المرجعية والمؤشرات الخاصة بالالتزامات الوطنية الستة المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، التقى نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم مع منسق الآلية، فرانسوا موامبا، لمناقشة سبل الاشتراك في تنظيم حلقة العمل المقترحة. وتستهدف حلقة العمل، التي تقرر من حيث المبدأ تنظيمها في أواخر شباط/فبراير، إلى النهوض بعملية شاملة للجميع ووضع أسس شراكة أعمق بين الآلية ومختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مجتمع المانحين، المعروف في كينشاسا باسم فريق التنسيق بين الشركاء.

١٢ – وفي انتظار ذلك، اعتمد في اجتماع لمجلس الحكومة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ خطة الحكومة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعروضة حاليا على الرئيس. وتقترح الخطة في شكلها الحالي اعتماد ميزانية تبلغ ٤١٦ ٥٧٤ ٩٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة، لم تحدد بعد مصادر تمويلها، لتسريح عدد تقديري من المقاتلين يبلغ ٨٠٥ ١٤ مقاتلين، وإدماج ٤١٠ ٢٤ أفراد في عملية إعادة الإدماج في المناطق المتضررة بالحرب. وأعلنت الحكومة أيضا عن عزمها التماس الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتشكيل لجنة توجيهية لتنفيذ البرنامج الجديد.

١٣ – وعلى إثر استرجاع مناطق كانت تحتلها في السابق حركة ٢٣ مارس في شمال كيفو، قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة فيما تبذله من جهود لبسط سلطة الدولة من جديد، وخاصة بتقديم المساعدة في نشر ممثلي الدولة في تلك المناطق من أجل الحيلولة دون نشوب النزاع

مجددا. وفي إطار هذه العملية، أعيد فعلا نشر حوالي ٩٥٠ فردا من الشرطة الوطنية الكونغولية ومن الوزارات الإقليمية في روتشورو وكيوانجا.

١٤ - وواصلت البعثة أيضا إلى جانب الشركاء الدوليين تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اعتماد خطة لإصلاح الجيش وصياغة استراتيجية للدفاع الوطني. وفي إطار الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت البعثة بنشر مدربين عسكريين في مركز التدريب التكتيكي في كيسانغاني. وتوفر ألوية البعثة أيضا التوجيه والتدريب لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال كيفو وجنوب كيفو ومقاطعة إيتوري في المحافظة الشرقية. وأدى تأخير القوات المسلحة في تعيين الوحدات المتعين تدريبها في كيسانغاني إلى زيادة عرقلة التقدم في هذا الصدد، وحال دون فرز أفراد وحدات التدخل السريع التابعة للقوات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ - وأكد الرئيس جوزيف كابيلا في خطابه الموجه إلى الشعب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ضرورة تسريع وتيرة عملية تحقيق اللا مركزية، بما في ذلك إنشاء محافظات جديدة تدريجيا، وتفويض الحكومة المركزية للسلطة فيما يتعلق بالخدمات المالية إلى المحافظات، والإسراع بإنشاء الصندوق الوطني للمعادلة.

١٦ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت لجنة متابعة الحوار الوطني، التي يشترك في رئاستها رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، ورئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو، نظامها الداخلي كما حددت أولوياتها. ويُتوقع أن تقوم اللجنة، التي تتألف من برلمانيين ومن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، برصد تنفيذ توصيات الحوار الوطني. وما فتئت البعثة، جنبا إلى جنب مع مبعوثتي الخاصة وغيرها من الشركاء، تشدد باستمرار على الحاجة إلى المواءمة بين المهام والأنشطة التي تضطلع بها آلية المراقبة الوطنية ولجنة متابعة الحوار الوطني.

باء - التزامات المنطقة وتحديد النقاط المرجعية ووضع خطة العمل

١٧ - تمشيا مع التوصيات الصادرة عن الندوة التقنية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومع خطة العمل التي أقرتها آلية الإشراف الإقليمية في ٣١ كانون الثاني/يناير، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة مشاورات على مستوى العمل بشأن آلية إقليمية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. ولا مناص من القيام على سبيل الاستعجال بإتاحة بدائل قابلة للتطبيق وجذابة للمقاتلين السابقين في صفوف حركة

٢٣ مارس الموجودين في أوغندا ورواندا. ولهذا الغرض، أجرت البعثة زيارة إلى أوغندا في أواخر كانون الثاني/يناير فوقفت على الخطوات المتواصلة التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإعادة الأطفال المنفصلين عن حركة ٢٣ مارس إلى أوطانهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشارت السلطات الأوغندية إلى أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قامت، في الفترة من ١٠ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بتزع سلاح ٣٢٥ ١ من المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس وتجميعهم في كاسيسي، بأوغندا. ومن أصل هؤلاء الأفراد، كان ثمة ١١٧ من الإناث البالغات و ١٣٤ طفلا. وناقش وفد البعثة أيضا إنشاء آلية على مستوى العمل معنية بتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين تضم كلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والأمم المتحدة.

١٨ - ووضعت لجنة الدعم التقني التابعة لآلية الإشراف الإقليمية، في اجتماعها الخامس المعقود برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير في نيروبي بكينيا، الصيغة النهائية لمشروع خطة العمل لتنفيذ الالتزامات الإقليمية. وتحدد الخطة ١٥ أولوية تشمل الالتزامات الإقليمية السبعة التي تعهدت حكومات المنطقة بتنفيذها في عام ٢٠١٤. وفي حين أن هذه الخطة وثيقة قابلة للتنقيح سيجري استكمالها حسب الاقتضاء، فالإطار الزمني المحدد أصلا لتنفيذها هو عام واحد بدءا من تاريخ اعتمادها. واتفق أعضاء اللجنة أيضا على رصد تنفيذ خطة العمل، بدعم تقني من مكتب مبعوثتي الخاصة. وقررت اللجنة مناقشة الاعتبارات المتعلقة بالكلفة والآثار المالية المترتبة عن هذا القرار، وذلك في اجتماعها المقبل.

١٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عقدت آلية الإشراف الإقليمية اجتماعها الثالث في أديس أبابا، وذلك على هامش مؤتمر القمة الثاني والعشرين للاتحاد الأفريقي. واشترك في رئاسة الاجتماع إيراستوس موينشا، نائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وحضر الاجتماع كل من مبعوثتي الخاصة، وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيرهما من كبار المسؤولين من المنظمات الإقليمية والدولية، وممثلو مجلس الأمن.

٢٠ - واستعرضت آلية الإشراف الإقليمية التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، بعد مضي قرابة عام على توقيعه. وأقرت اللجنة خطة العمل لتنفيذ الالتزامات الإقليمية ورحبت بكينيا والسودان كطرفين موقعَين جديدين على الإطار. ووافقت آلية الإشراف الإقليمية كذلك على مبادرة مبعوثتي الخاصة بتنظيم منتدى استثمارات القطاع

الخاص بالتشارك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك في وقت لاحق من العام الجاري. وعلاوة على ذلك، رحب الاجتماع بإطلاق مبادرة مبعوثتي الخاصة المتعلقة بمنتدى نساء منطقة البحيرات الكبرى المعني بإطار السلام والأمن والتعاون. وحث نائب الأمين العام، السيد إلياسون، جميع الأطراف الموقِّعة على مواصلة التحلي بالالتزام، كما شدد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع وتشجيع اتباع سبيل الحوار في المنطقة.

٢١ - وفي البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، جددت آلية الإشراف الإقليمية التزامها بالإطار ودعت إلى التنفيذ الفوري لخطة العمل. وطلب القادة إلى لجنة الدعم التقني أن تقدم خلال اجتماعهم المقبل، عن طريق مبعوثتي الخاصة والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تقريرا مرحليا عن تنفيذ خطة العمل. وطلبت آلية الإشراف الإقليمية أيضا إلى مبعوثتي الخاصة أن تتشاور مع الأطراف الموقعة بشأن السبل الكفيلة بمواصلة الحوار فيما بين قادة المنطقة.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، حثت آلية الإشراف الإقليمية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بسط سلطتها في جميع المناطق وتعزيز مؤسساتها الأمنية والقضائية. وشجع الاجتماع بلدان المنطقة على التكاتف من أجل تحييد الجماعات المسلحة غير المشروعة، ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وحث أيضا الحكومات على اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

جيم - الالتزامات الدولية

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مبعوثتي الخاصة تعاونها الوثيق مع فريق المبعوثين وفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، علاوة على رئيسَي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، عمل مكتب المبعوثة الخاصة عن كثب مع أعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على وضع الصيغة النهائية للنقاط المرجعية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

٢٤ - وتمشيا مع نتائج زيارتي إلى منطقة البحيرات الكبرى المشتركة مع رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، في أيار/مايو من العام الماضي، كثَّفت مبعوثتي الخاصة التعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، أقام مكتبها شراكة مع البنك الدولي ومقر البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية المعنية، من أجل كفالة جعل الأنشطة

الاقتصادية التي تنفذ في إطار خطة العمل مكمِّلة لنتائج الاجتماع المعقود بشأن ”النهج الإقليمية لتنمية بلدان منطقة البحيرات الكبرى“ الذي اشترك في تنظيمه البنك الدولي والأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٥ - وتلبية للحاجة الملحة إلى إصلاح قطاع إنعاش المجتمعات المحلية وربط هذا الإنعاش بالتنمية المحلية في منطقة البحيرات الكبرى، استضاف البرنامج الإنمائي في بوجمبورا في ١٧ شباط/فبراير حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام. وأتاحت حلقة العمل هذه فرصة لممثلي الحكومات في منطقة البحيرات الكبرى، وقطاع الصناعة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجهات المانحة الدولية من أجل مناقشة تحديات إنعاش المجتمعات المحلية في المنطقة وما يتيحه من فرص، وسبل إسهام إنعاش المجتمعات المحلية المسؤول في النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية على الصعيد المحلي. وصُممت حلقة العمل بحيث تحفز التفكير والمناقشة بشأن ممارسات الإنعاش المستدام للمجتمعات المحلية وتيسر إقامة شبكات التواصل وتحقق توافقا كبيرا في الآراء بشأن النهج الكفيلة بربط إنعاش المجتمعات المحلية بالتنمية المحلية.

رابعا - أنشطة مبعوثتي الخاصة

٢٦ - واصلت مبعوثتي الخاصة التواصل مع القادة الإقليميين، والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل كفالة أن يظل أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة ملتزما بإطار السلام والأمن والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت عددا من المبادرات المستمدة من خطتها المشتملة على ست نقاط، التي عرضتُها في تقريري الأخير (S/2013/773، الفقرة ٢٤).

٢٧ - وبعد التوقيع على إعلانات كمبالا المتعلقة بالحوار وبيان كمبالا، ما فتئت مبعوثتي الخاصة تتواصل مع القادة الإقليميين، وتحث على تعجيل تنفيذ الأطراف لما تعهدوا به من التزامات، بدءا بإصدار قانون العفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ورد آنفا في هذا التقرير (الفقرة ٢)، فهذا التشريع الهام قد صدر فعلا. وما انفكت مبعوثتي الخاصة تدعو أيضا إلى تنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يمكن من إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الحاملين للجنسية الكونغولية من رواندا وأوغندا إلى وطنهم.

٢٨ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير، قامت مبعوثتي الخاصة بزيارة إلى كينشاسا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية التي قطعتها حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية على نفسها، وللمساعدة في ذلك. فالتقت بالرئيس كابيلا، ومسؤولين حكوميين آخرين، وأوساط الجهات المانحة. وخلال اجتماعاتها مع المسؤولين الحكوميين، حثت على التعجيل بتنفيذ النتائج التي تمخض عنها حوار كمبالا وشددت على ضرورة تعزيز آلية المراقبة الوطنية واقترحت خريطة طريق لمصالحة وطنية أوسع نطاقا، وذلك في إطار متابعة الحوار الوطني. وردا على ذلك، أعادت الحكومة تأكيد استعدادها لتنفيذ التزاماتها الوطنية. وقدمت مبعوثتي الخاصة، ماري روبنسون، إحاطة إلى الجهات المانحة بشأن الأنشطة الجارية ذات الصلة بالالتزامات الإقليمية وبخطة العمل. وأشارت كذلك إلى الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون لتنسيق الدعم الذي يقدمونه للإطار.

٢٩ - وزارت مبعوثتي الخاصة كينشاسا من جديد يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير لمناقشة النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الأخير لآلية الإشراف الإقليمية وتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ الإطار منذ زيارتها الأخيرة. وعقدت اجتماعا مع الرئيس كابيلا ووزير الخارجية ريمون تشيبانداا. وعقدت أيضا اجتماعا مع منسق آلية المراقبة الوطنية الذي قدم إليها إحاطة بشأن صياغة النقاط المرجعية لتنفيذ الالتزامات الوطنية. واغتنمت مبعوثتي الخاصة فرصة وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتواصل مع أوساط الجهات المانحة، ولا سيما اللجنة التنفيذية لفريق التنسيق بين الشركاء. وعقدت، بمعية ممثلي الخاص كوبلر، لقاءا مع الممثلين الدبلوماسيين لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما عقدت مشاورات مع كبير منسقي الاتحاد الأوروبي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كوين فيرفايكي.

٣٠ - وبعد كينشاسا، قامت مبعوثتي الخاصة بزيارة إلى لواندا لمدة ثلاثة أيام، التقت خلالها بالرئيس دوس سانتوس، علاوة على وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد. وخلال الاجتماع الذي عُقد مع الرئيس دوس سانتوس في ١٨ شباط/فبراير، أثنت مبعوثتي الخاصة على روح القيادة التي تحلى بها الرئيس منذ توليه رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما شجعته على مواصلة الحوار بشأن القضايا الحساسة الذي كان قد بدأه خلال مؤتمر القمة العادي الخامس المعقود في لواندا. وقدم الرئيس دوس سانتوس إحاطة إلى مبعوثتي الخاصة بشأن الأولويات التي حددها هو ونظراؤه خلال الجلسة المغلقة التي عقدها في منتصف شهر كانون الثاني/يناير، على هامش مؤتمر القمة. وتشمل هذه الأولويات ما يلي: (أ) إعادة عناصر حركة ٢٣ مارس إلى الوطن في سياق إعلانات كمبالا؛ (ب) العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية؛ (ج) العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأشار كذلك إلى أنه سيركز على تعزيز مواصلة الحوار السياسي بين قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وفي نهاية المطاف، رحب بخطة المبعوثة الخاصة المتعلقة

بعقد مؤتمر معني باستثمارات القطاع الخاص في حزيران/يونيه، تسبقه مشاورات إقليمية تستضيفها أنغولا في أيار/مايو.

٣١ - وسعيا للمساعدة في بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان في المنطقة، اتخذت مبعوثتي الخاصة خطوات لبدء حوار سياسي رفيع المستوى لمناقشة القضايا المعقدة التي تندرج في إطار السلام والأمن والتعاون. وأطلعت القادة الإقليميين على مقترحها خلال مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في لواندا في الآونة الأخيرة. ونظرت آلية الإشراف الإقليمية في اجتماعها الثالث الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير في هذا المقترح وتعهدت بدعم الحوار السياسي الموسع بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٣٢ - وتمشيا مع التزام مبعوثتي الخاصة بتعزيز اتباع نهج قائم على التشاور فيما يتعلق بالإطار، اغتنمت فرصة وجودها في أديس أبابا خلال الاجتماع الثالث لآلية الإشراف الإقليمية للتواصل مع منظمات المجتمع المدني. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أطلقت، بدعم من الصندوق العالمي للمرأة، منتدى نساء منطقة البحيرات الكبرى المعني بإطار السلام والأمن والتعاون. وحضر حفل افتتاح المنتدى أكثر من ١٠٠ مشارك يمثلون الحكومات، والأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية والمؤسسات. ويهدف المنتدى إلى دعم المشاركة الفعالة للنساء في الإطار وكفالة إبلاغ أصواتهن وتطلعاتهن بشكل فاعل في جميع أنحاء المنطقة، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٣ - واتفق المشاركون في حفل الافتتاح على ضرورة أن يقوم المنتدى بما يلي: (أ) اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين حياة الفتيات والنساء في المنطقة؛ (ب) كفالة جعل الفتيات والنساء في صميم الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية في المنطقة؛ (ج) التعاون مع الآليات الوطنية والإقليمية الأخرى، ولا سيما المنتدى الإقليمي للنساء التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ (د) وضع مؤشرات قابلة للقياس لتقييم ما يترتب عن المنتدى من أثر.

٣٤ - وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة، سيقوم المنتدى بالأنشطة الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) تقديم الدعم عن طريق المنح إلى منظمات حقوق المرأة؛ (ب) دعوة متلقي المنح إلى العمل بشكل جماعي والتعلم المشترك؛ (ج) الترويج لإنجازات المنظمات النسائية؛ (د) الدعوة إلى إتاحة المزيد من الموارد للمنظمات النسائية والآليات المجتمعية. وسيقدم المنتدى أيضا الدعم التقني للمنظمات النسائية الناشطة في المجالات الأربعة التالية: (أ) رصد الإطار وخطط العمل الإقليمية والوطنية التي توضع بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥

(٢٠٠٠)، والترويج لها؛ (ب) مكافحة العنف ضد المرأة المرتبط بالنزاع ودعم الضحايا؛ (ج) تحسين سبل عيش المرأة والنهوض بها؛ (د) تعزيز فرص الحصول على الطاقة النظيفة على الصعيد المحلي.

٣٥ - وقبل إطلاق منتدى النساء، شاركت مبعوثتي الخاصة في الحوار التشاوري مع منظمات المجتمع المدني، الذي استضافته منظمة أوكسفام الدولية في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وحضر جلسة الحوار حوالي ٥٥ ممثلا عن المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأتاح هذا الحوار فرصة لمناقشة أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني في تنفيذ الإطار. ولاحظت مبعوثتي الخاصة دور المجتمع المدني في حمل الحكومات على الوفاء بالتزاماتها، وطلبت إلى منظماته أن تساعد في الترويج لهذه الالتزامات ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذها. وأكدت من جديد التزامها باتباع نهج قائم على التشاور وشددت على عزمها على مواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني. ولهذا الغرض، اقترحت أن تصبح الحوارات التشاورية مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية بشأن الإطار نشاطا منتظما يجرى على هامش مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٣٦ - عندما وُقِّع إطار السلام والأمن التعاون في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، في أديس أبابا، كان السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع هش. وكان مستوى التوتر فيما بين بلدان المنطقة يزداد من جديد. وبعد مضي عام على توقيع الإطار، تحسن الوضع الميداني كثيرا، وإن ظل حساسا نسبيا، وذلك بفضل تضافر جهود عدد من الجهات الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الجبهة العسكرية، وبعد انتهاء تمرد حركة ٢٣ مارس والاختتام الرسمي لحوار كمبالا، أصبحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن قادرة على استعادة السيطرة على الأقاليم الذي كانت حركة ٢٣ مارس تسيطر عليها من قبل، فبدأت الحكومة عمليات جديدة ضد الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات التحرير الوطنية. وأفضت هزيمة حركة ٢٣ مارس أيضا إلى استسلام عناصر من الجماعات المسلحة الأخرى بشكل تلقائي، فبات الآن ضروريا أن يُعزَّز ذلك ببرامج فعالة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

٣٧ - أما على الصعيد السياسي، فقد اتخذت الأطراف الموقعة على الإطار خطوات بالغة الأهمية لإنشاء الآليات والأدوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها تنفيذا فعالا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأ الرئيس جوزيف كابيلا آلية المراقبة الوطنية للإشراف على تنفيذ الالتزامات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الحوار الوطني الذي تشارك فيه أغلبية الأحزاب السياسية. وأنشأ أيضا لجنة المتابعة التي يشترك في رئاستها رئيسا مجلسي الجمعية الوطنية بغية رصد تنفيذ نتائج ذلك الحوار.

٣٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، أبدت البلدان الموقعة شعورا أقوى بالالتزام بإيجاد حلول للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتحسين العلاقات في المنطقة. وفي هذا الصدد، قام الرئيس يووري موسيفيني، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بدور رئيسي في تيسير حل النزاع بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، عن طريق حوار كمبالا. وعلاوة على ذلك، فإن تواتر التفاعل بين الممثلين الرئيسيين لرؤساء الدول والحكومات عن طريق لجنة الدعم التقني، الذي قدمت مبعوثتي الخاصة الدعم له، قد أتاح منبرا مفيدا للحوار وتحقيق توافق الآراء وبناء الثقة فيما يتعلق بوضع النقاط المرجعية الإقليمية، التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر الماضي، وخطة العمل لتنفيذ الالتزامات الإقليمية، التي اعتُمدت خلال الاجتماع الثالث لآلية الإشراف الإقليمية، في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٩ - وأظهر قادة المنطقة المزيد من العزم على تعزيز تعاون إقليمي أوثق بعقد مؤتمر القمة المشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي ركزت فيه المناقشات على إحلال السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. والقرار الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة ذاك، والمتمثل في تنظيم مؤتمرات قمة سنوية وعقد اجتماع لوزراء الخارجية كل ستة أشهر، يظهر تنامي الإرادة السياسية في المنطقة لاستغلال أوجه التآزر في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

٤٠ - وفي الوقت ذاته، تظل الرسائل المتسقة والمنسقة التي يوجهها الشركاء الدوليون وما يقدمونه من دعم عاملا بالغ الأهمية في دعم هذه الجهود والتطورات الإيجابية في المنطقة. وكما ذكرت في تقاريري السابقة، أرحب بمواصلة المجتمع الدولي الالتزام بالعمل بشكل وثيق مع مبعوثتي الخاصة لدعم إطار الأمن والسلام والتعاون، ولا سيما من خلال الجهود المنسقة التي يبذلها فريق المبعوثين، ومشاركة بعض الشركاء على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأثني على قادة المنطقة، وممثليهم في لجنة الدعم التقني، والأمينين التنفيذيين للمؤتمر الدولي

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين، لما بذلوه من جهود لتنفيذ الإطار خلال العام الماضي.

٤١ - وقد أسهمت هذه الخطوات الهامة في تهيئة الأساس لبناء السلام والأمن، لكن من المهم التأكيد على الكم الهائل من العمل الذي ما زال يتعين إنجازه في المستقبل لتحقيق الأهداف العامة لإطار السلام والأمن والتعاون ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع في منطقة البحيرات الكبرى. ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تواجهان عددا من التحديات المتعلقة بالسلام والأمن التي قد تؤثر سلبا على التقدم المحرز حتى الآن، إن لم تعالج بشكل صحيح.

٤٢ - ويساورني القلق بصورة خاصة إزاء سلسلة الهجمات المسلحة التي نفذت في كينشاسا ولوبومباشي وكيندو، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وأشجب أيضا الخسائر الفادحة في الأرواح خلال العمليات التي نفذتها قوات الأمن في أعقاب تلك الهجمات المسلحة التي تشير إلى أن سبيل تحقيق التماسك والمصالحة الوطنيين ما زال محفوفا بالصعوبات، رغم الجهود المشجعة التي بذلتها الحكومة في الآونة الأخيرة. فافتقار آلية المراقبة الوطنية إلى القدرات التشغيلية وحالات التأخير في تنفيذ توصيات الحوار الوطني، علاوة على عدم وجود خريطة طريق موحدة ومتسقة لتنفيذ الإصلاحات الوطنية، أمور تبعث على القلق الشديد ويتعين معالجتها على وجه السرعة. ويستحق أيضا تنفيذ النقاط الرئيسية المتفق عليها في حوار كمبالا اهتماما عاجلا وفوريا، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تنفيذ قانون العفو الذي أصدره الرئيس كابيلا في الآونة الأخيرة.

٤٣ - وأُدرِك مدى اتسام القضايا المطروحة بالتعقيد والحساسية، بيد أنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعجيل بتنفيذ التزاماتها بموجب الإطار، وتوصيات الحوار الوطني، والإعلانات الختامية لحوار كمبالا. كما أحث الحكومة على التماس الدعم من الشركاء الدوليين فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات. وسيؤدي أيضا إجراء حوار بناء مع الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دورا أساسيا في التعجيل بعودة المقاتلين السابقين في صفوف حركة ٢٣ مارس الموجودين في أوغندا ورواندا إلى وطنهم. ومبعوثتي الخاصة، ماري روبنسون، وممثلي الخاص، مارتن كوبلر، يظلان مستعدَّين لتقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المسعى، إذا اقتضى الأمر.

٤٤ - وبفضل اعتماد النقاط المرجعية الإقليمية وخطة العمل، تملك المنطقة الآن أدوات فعالة للاسترشاد بها في تنفيذ التزاماتها وقياس التقدم المحرز تبعا لذلك. وأحث البلدان الموقعة

على إطار السلام والأمن والتعاون على اتخاذ خطوات ملموسة للدفع بهذه العملية قدما. وتمشيا مع البيان الصادر عن الاجتماع الأخير لآلية الإشراف الإقليمية، أدعو بلدان المنطقة إلى التعاون واتخاذ التدابير اللازمة لتحييد الجماعات المسلحة غير المشروعة، ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

٤٥ - ويساورني القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن ارتكاب القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير المشروعة لأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنحاء أخرى من المنطقة، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وأود أن أحث جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون على التنفيذ الكامل لالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، والتزامها بعدم إيواء الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو أعمال الإبادة الجماعية أو جرائم العدوان، أو توفير الحماية لهم. وأحث رؤساء الدول في المنطقة على معالجة مسألة التعاون القضائي والمساءلة باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى، وضمان إخضاع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم للجرائم البشعة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمساءلة.

٤٦ - أما قضية عودة اللاجئين والمشردين داخليا فلا تزال تمثل شاغلا إنسانيا رئيسيا وسببا للنزاع في المنطقة. وبناء على ذلك، ينبغي عدم ادخار أي جهد في سبيل إيجاد حلول دائمة من خلال اتخاذ إجراءات منسقة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وستواصل مبعوثتي الخاصة العمل مع الوكالات المكلفة بولايات في هذا الصدد. وأدعو حكومات المنطقة إلى رفع مستوى التعاون بشأن مسألة اللاجئين في سياق الاتفاقات الثلاثية الأطراف، مع مراعاة الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٧ - وفي هذا الصدد، أود أن أثني على خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا، الذي بدأ ولايته، بوصفه رئيسا جديدا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بإظهار قدرته القيادية بإشراك نظرائه في معالجة قضايا السلام والأمن المتسمة بالحساسية، على النحو الذي أبان عنه خلال مؤتمر القمة الأخير للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في لواندا. وأرحب بتجديد أنغولا لالتزامها في منطقة البحيرات الكبرى وأشجع الرئيس دوس سانتوس وحكومته على العمل بشكل وثيق مع مبعوثتي الخاصة التي أبدت استعدادها

بالفعل للعمل عن كثب مع قادة المنطقة في تقديم الدعم للحوار السياسي الموسع بشأن المسائل المستعصية التي قد تعيق التنفيذ الفعال لإطار السلام والأمن والتعاون.

٤٨ - وستواصل مبعوثتي الخاصة، بناء على الجهود التي بذلتها العام الماضي، توجيه عملية تعزيز التنفيذ الكامل لإطار السلام والأمن والتعاون، بما يتمشى مع خطة العمل وخطة المبعوثة الخاصة المشتملة على ست نقاط التي عرضتُها في تقريري الأخير. وفي ذلك الصدد، ستركز مبعوثتي الخاصة على المسائل التالية في الأشهر القليلة المقبلة: دعم الحوار بشأن المسائل الإقليمية الحساسة، بما في ذلك مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإعادة من يحق له العودة إلى الوطن من المقاتلين السابقين في صفوف حركة ٢٣ مارس الموجودين في البلدان المجاورة، بالتعاون الوثيق مع رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ وتشجيع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على العمل عن كثب مع آلية المراقبة الوطنية على متابعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلانات كمبالا؛ وحشد جهود البلدان الرئيسية في المنطقة والشركاء الدوليين لتعزيز قدرة آلية التحقق المشتركة الموسعة، من أجل التنفيذ الفعال لولايتها المتعلقة بالتحقيق والرصد؛ وتنظيم مؤتمر معني باستثمارات القطاع الخاص لتعزيز الركائز الاجتماعية والاقتصادية للإطار؛ والعمل مع منظمات المجتمع المدني، والحكومات، والجهات المانحة سعيا لتفعيل منتدى النساء المعني بإطار السلام والأمن والتعاون، بهدف ضمان قدر أكبر من المشاركة على مستوى القاعدة الشعبية وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الكبيرة التي يتيحها اتباع نهج قائم على التشاور؛ وحشد الدعم الدولي والإقليمي لإنشاء مرافق تدريبية إقليمية في مجال العنف الجنسي والجنساني.

٤٩ - ومع ذلك، لا بد من التشديد على أن هذه الجهود لن تسفر عن نتائج إلا إذا بقيت البلدان الموقعة على الإطار والدول الضامنة له ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا منذ سنة. وأود أن أتقدم بالشكر لمبعوثتي الخاصة، ماري روبنسون، وممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتن كوبلر، وجميع موظفي بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة، على ما يبذلونه من جهود في بيئات معقدة وصعبة. وأدعو أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم إلى مبعوثتي الخاصة وممثلي الخاص من أجل ضمان التنفيذ الفعال لإطار السلام والأمن والتعاون.